واقع وآفاق تنمية المناطق الحدودية التونسية

د.أشرف الصوفي: أستاذ محاضر –أ–
جامعة باتنة

أ.الدامي عبد المنعم: أستاذ مساعد
جامعة باتنة

ملخص:

أدت السياسات التنموية المتبعة بالولايات الحدودية منذ سنوات الى اختلال تنموي كبير بينها وبين الجهات الساحلية حيث تظهر كجهات مهمشة ومحرومة من مخصصات عادلة للتنمية في جميع المجالات سواء في البنية التحتية أو التعليم أو تطوير وسائل الإنتاج أو خلق الاستثمارات رغم ما تمتلكه من امكانيات وثروات طبيعية. وللحد من هذا التفاوت تبنت السلطات التونسية مخطط تنموي قائم على المقاربة التشاركية

تهتم الدراسة بإلقاء الضوء على واقع وآفاقالتنمية في بعض المناطق الحدودية التونسية وذلك بإبراز أهم النقائص والصعوبات التي تواجهها هذه المناطق والاجراءات المزمع تبنيها من قبل السلطات التونسية للحد من الفجوة بينها وبين بقية المناطق.

الكلمات المفتاحية:المناطق الحدودية، التنمية الاقتصادية،مخطط التنمية، المعابر الحدودية.

Résumé :

Les politiques de développement adoptées par la Tunisie depuis des années ont entraîné des déséquilibres importants entre les régions côtières et les régions frontalières, ces dernières apparaissent comme des zones marginalisées et privées d'allocations équitables pour le développement dans tous les domaines, qu'il s'agisse d'infrastructures ou d'éducation, de développement de moyens de production ou de création d'investissements, malgré l'abondance des potentiels et des ressources naturelles.

Pour réduire cette disparité, les autorités tunisiennes ont adopté un plan de développement fondé sur une approche participative.

L'étude vise à mettre en lumière la réalité et les perspectives de développement de certaines zones frontalières tunisiennes en soulignant les principales lacunes et difficultés auxquelles ces régions sont confrontées, ainsi que les mesures à adopter par les autorités tunisiennes pour réduire leur fossé avec le reste des régions.

Mots clés : Zones frontalières, développement économique, plan de développement, Postes frontières

مقدمة:

أدت السياسات التنموية المتبعة بالولايات الحدودية، سواء في الجنوب الشرقي مع الجارة ليبيا أو الحدودية الغربية مع الجارة الجزائر، منذ سنوات الى اختلال تنموي كبير بين الجهات الساحلية وبين هذه الجهات، حيث تبرز عديد المناطق الحدودية كجهات مهمشة ومحرومة من مخصصات عادلة للتنمية في جميع المجالات سواء في البنية التحتية أو التعليم أو تطوير وسائل الإنتاج أو خلق الاستثمارات رغم ما تمتلكه من امكانيات وثروات طبيعية.

المتابع للوضع التونسي يلاحظ أن التنمية الجهوية بالمناطق الحدودية لم تحقق تغييرا كبيرا مقارنة على ما كانت عليه قبل الثورة وذلك لعدة أسباب منها التعطيلات وبطيء العمل الإداري والفوضى الأمنية وعزوف المستثمرين على الاستثمار في هاته المناطق .

معاناة المناطق الحدودية لا تنكرها الحكومة، بل اعترفت في مرات عديدة أن كسب رهان التنمية، يمر عن طريق فك العزلة على المناطق الحدودية عن طريق تدعيم جسور التعاون مع دول الجوار، وتشجيع السكان على البقاء في مناطقهم.

وعلى ضوء ما تقدم يمكن إبراز إشكالية مداخلتنا من خلال التساؤل التالي:

ما هو واقع التنمية في المناطق الحدودية التونسية وكيف سيكون مستقبلها؟

وللإجابة على هذه الاشكالية ارتأينا تقسيم هذه الورقة البحثية إلى المحاور التالية:

أولا: المناطق الحدودية التونسية.

ثانيا: واقع التنمية في المناطق الحدودية التونسية.

ثالثا: آفاق التنمية في المناطق الحدودية التونسية.

أولا: المناطق الحدودية التونسية:

تحد تونس من الجنوب الشرقي ليبيا ومن الغرب الجزائر وتفصل بينهم عدد من المعابر الحدودية البرية التي تشكل بوابات تسهل تنقل المواطنين والسلع عبرها.

تضم تونس 12 معبرا بريا موزعين بين الحدود الغربية والجنوب الشرقي، حيث تقع في ولايتين على الحدود التونسية الليبية في الجنوب الشرقي التونسي وتم إنشاء معبر في كل منهما.

ففي ولاية مدنين يقع معبر رأس جدير بمدينة بن قردان الحدودية، ويقع المعبر الثاني في ولاية تطاوين وهو معبر الذهيبة.

أما علىالحدودالجزائرية فتوجدسبعولاياتتونسيةتوجدبأربعمنها10معابربريةتفتحالحدوديبينالدولتين، نذكر منهاثلاثة معابر وهي "معبر ببوش" و"معبر غار الدماء" و"معبر ملولة" في ولاية جندوبة، ومعبر ساقية سيدي يوسف ومعبر قلعة سنان في ولاية الكاف.

ومن جهتها تضم ولاية القصرين معبرين، هما: معبر بوشبكة ومعبر حيدرة، أما ولاية وزر فتضم معبر حزوة[1].

فيما يلي ونظرا للعدد الكبير للولايات الحدودية التونسية سنكتفي بتقديم معطيات حول ولايتين تقعان على الحدود التونسية الليبية وهما ولاية مدنين وولاية تطاوين وكذلك ولايتين تقعان على الحدود التونسية الجزائرية وهما ولاية جندوبة وولاية القصرين.

1- ولاية مدنين:

تقع ولاية مدنين في الجنوب الشرقي للبلاد التونسية، وهي تمسح حوالي 916700 هكتار (5.9 % من مساحة البلاد و10 % من مساحة إقليم الجنوب).[2]

أهم المدن الراجعة للولاية هي: مدنين الشمالية والجنوبية، جربة حومة السوق، جربة ميدون، سيدي مخلوف، جرجيس،بنقردان، بني خداش، آجيم .وتعد الولاية أكثر من 479 ألف ساكن حسب احصائيات المعهد الوطني للإحصاء لسنة 2014وتتمتع الولاية بتنوع تضاريسها الجغرافية: الجبلية والسهلية والساحلية.[3]

الشكل رقم 01: خارطة التقسيم الإداري لولاية مدنين

المصدر: الوكالة الألمانية للتنمية(GIZ) بالتعاون مع وزارة التجهيز والتهيئة الترابية والتنمية المستديمة "المخطط الجهوي للبيئة والتنمية المستديمة لولاية مدنين– ملخص"، جوان 2014، ص. 02.

2- ولاية تطاوين:[4]

تقع ولاية تطاوين في أقصى الجنوب الشرقي للجمهورية التونسية، وهي من أكبرولاياتها مساحة، حيث تبلغ مساحتها 38889 كلم^2 (25 % من مساحة البلاد و43.2 % من مساحة إقليم الجنوب)، ويبلغ عدد سكان الولاية 149453 ساكن حسب احصائيات المعهد الوطني للإحصاء لسنة 2014.

تضم الولاية 7 بلديات هي: تطاوين الشمالية والجنوبية، الصمار، البئر الأحمر، غمراسن، الذهيبة ورمادة.

تتميز ولاية تطاوين بشساعة مساحتها وتعدد ثرواتها الطبيعية (النفط والغاز، المياه الجوفية، المواد الإنشائية)، وتعدد مواقعها التاريخية والجيولوجية ومعالمها الأثرية وتنوع فضاءاتها الطبيعية (قصور، قرى جبلية، واحات ومحميات).

يرتكز النشاط الاقتصادي للجهة على النشاط الفلاحي، كما تمثل الهجرة موردا أساسيا بالإضافة إلى نشاط سياحي وثقافي واعد.

الشكل رقم 02: خارطة التقسيم الإداري لولاية تطاوين

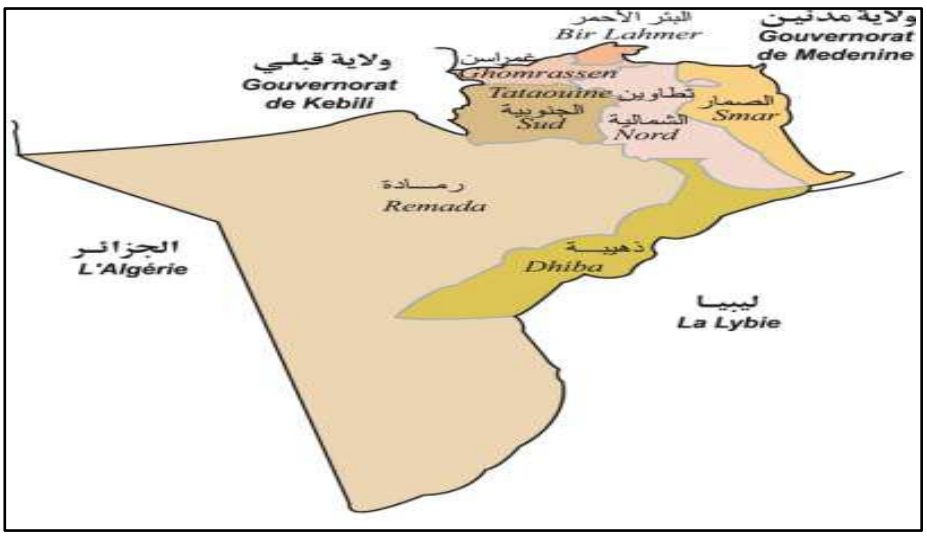

المصدر: ديوان تنمية الجنوب، " ولاية تطاوين بأرقام 2016" جويلية 2017، ص. 09.

3- ولاية القصرين:

تقع ولاية القصرين بإقليم الوسط الغربي للبلاد التونسية على شريط يمتد على طول 220 كلم مع الحدودالجزائرية. فهي محاذية لأربع ولايات داخلية، قفصة جنوبا، الكاف شمالا وسليانة وسيدي بوزيد شرقا.

تمسح ولاية القصرين 8260 كلم^2، وقد بين تعدادي 2004 و 2014 تطورا في عدد سكانها من 412,3ألف نسمة إلى 439,2 ألف نسمة، وبذلك سجلت نسبة نمو سكاني 0,64%. وتتميز الولايةبطابعها الريفي، حيث مثل سكان الوسط الريفي 56,4% من مجموع السكان خلال سنة 2014. ويحتلالقطاع الفلاحي مكانة هامة في اقتصاد الولاية إذ لا يزال يستقطب ما يناهز ثلث النشيطين المشتغلين.[5]

الشكل رقم 03:خارطة التقسيم الإداري لولاية القصرين

المصدر: يوسف أمين: "القصرين: 3 معتمديات جبلية ساخنة بدون معتمدين"، مقال بتاريخ 26 جانفي 2018.الموقع الالكتروني لجريدة الصباح.

القصرين- 3-معتمديات-ساخنة-بلا-معتمدين/http:/www.assabah.com.tn/148027

4- ولاية جندوبة

تقع ولاية جندوبة بإقليم الشمال الغربي للبلاد التونسية، على ضفتي نهر مجردة يحدها شمالا البحر الأبيض المتوسط على امتداد 25 كلم من الشريط الساحلي لتنفتح على القارة الأوربية وجنوب اتحدها ولايتي سليانة والكاف أما شرقا فتحدها ولاية باجة، كما تمتد غربا على شريط حدودي مع القطر الجزائري يصل طوله 135كلم وتبعد عن العاصمة تونس 155 كلم، وبذلك فهي تحظى بموقع استراتيجي يمكنها من ربط علاقات مع محيطها الجهوي والوطني ولاسيما الدولي، ينتمي جزؤها الشمالي الى الجهة الغربية لمنطقة خمير ومقعد في حين ينتمي جزؤها الجنوبي إلى الجهة الغربية لسهل مجردة.[6]

وتتميز الجهة بموقعجغرافياستراتيجي يتوسط إقليم الشمال الغربي وتمسح الولاية 3.102 كلم^2 أي مايعادل 2% منمساحةالبلاد وتنقسم إداريا إلى 9 معتمدياتو 9 بلدياتو 10 مجالسقروية و95 عمادة.

وتعد الجهة 401.477 ألفساكن حسب التعداد الوطني للسكان والسكنى لسنة 2014 (مقابل 416.608سنة 2004)، أي ما يمثل 34,3 % من سكان إقليم الشمال الغربي و3,6 % من سكان البلاد (4,2%سنة 2004).

وتتميز الجهة بتنوعوثراءمواردهاالطبيعية، حيث تبلغ الأراضي الصالحة للفلاحة 300,7 ألف هك وهو ما يمثل حوالي 97 % من مساحة الولاية منها 170 ألف هك محترثة و130,7 ألف هك غابات ومراعي. وتعتبر الجهة الخزان المائي للبلاد التونسية حيث تقدر الموارد المائية بنحو 703 مليون متر مكعب تم التحكم في نسبة 59 % منها بواسطة 5 سدودكبرى.

وعلى مستوى البنية التحتية الصناعية، تحتوي الولاية على 5 مناطق صناعية على مساحة 95 هك، ويبلغعدد المؤسسات الصناعية المنتصبة بالجهة 66 مؤسسة صناعية.

كما يتوفر بولاية جندوبة منطقةسياحيةمهيئة بطبرقة – عين دارهم تحتوي على 29 وحدة سياحية بطاقة 218 6سرير او مطار دولي بطبرقة بطاقة استيعاب تقدر ب 300 ألف مسافر سنويا وميناء ترفيهي وملعب صولجان ومهرجانات مختلفة وموار دمائية معدنية سخنة وباردة، كما توجد بولاية جندوبة العديد من المواقع الأثرية (شمتو، بلاريجيا، ...)ومواد أولية محلية متنوعة لمنتوجات الصناعات التقليدية (الخزف، الخشب، العود الأصفر، المرجان والصوف...)[7].

الشكل رقم 04: خارطة التقسيم الإداري لولاية جندوبة

1- **المصدر**: وزارة التجهيز والتهيئة الترابية والتنمية المستدامة، "التقرير الجهوي حول وضعية البيئة بولاية جندوبة"، اصدار 2014، ص. 09.

ما نلاحظه بالنسبة للأربع ولايات الحدودية موضوع هذه الورقة البحثية، أنها كلها تتميز بالموقع الاستراتيجي وبتعدد ثرواتها الطبيعية ومعالمها التاريخية ولكن وكما سنلاحظه في الفقرة التالية فإن أغلب مناطق هذه الولايات وخاصة الحدودية منها تتذيل الترتيب في مجال التنمية وعديد منها يفتقر إلى أبسط مقومات العيش الكريم.

ثانيا:واقع التنمية في المناطق الحدودية التونسية:

لدراسة واقع التنمية في المناطق الحدودية للجمهورية التونسية ستقتصر دراستنا على أهم المناطق الحدودية للأربع ولايات الحدودية التي وقع تقديمها في الفقرة السابقة وفي ضوء ما يتوفر من معطيات.

المناطق الحدودية التي سنتعرض لها في هذه الدراسة هي منطقة بنقردان التابعة لولاية مدنين ومنطقة الذهيبة التابعة لولاية تطاوين، وكذلك منطقتي فريانة وحيدرة التابعتان لولاية القصرين وأخيرا منطقة فرنانة ومنطقة غار الدماء ومنطقة عين دراهم من ولاية جندوبة.

الجدول التالي يعطينا فكرة عن مساحة هذه المناطق والدولة المجاورة لها.

جدول رقم 01: أبرز المناطق الحدودية التونسية

الولاية	المنطقة الحدودية	المساحة (كلم^2)	النسبة إلى مساحة الولاية	البلد المجاور
مدنين	بنقردان	4732	51.6	ليبيا
تطاوين	الذهيبة	3864	9.9	
القصرين	فريانة	950	11.50	الجزائر
	حيدرة	472.3	5.72	
جندوبة	غار الدماء	516.35	16.64	
	فرنانة	408	13.15	
	عين دراهم	501	16.15	

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على منشورات وزارةالتنميةوالاستثماروالتعاونالدولي التونسية.

الملاحظ من خلال الجدول السابق أن هذه المناطق الحدودية تتمتع بمساحات معتبرة بالنسبة للولايات التي تنتمي إليها، فنجد مثلا أن منطقة بنقردان الحدودية مع ليبيا تفوق مساحتها نصف مساحة ولاية مدنين.

أيضا المناطق الحدودية الثلاث مع الجزائر والتابعة لولاية جندوبة لديها مساحة اجمالية تقدر بنسبة 45.94 % من المساحة الإجمالية للولاية ولكن ومثلما ستبينه المعطيات فإن هذه المناطق وغيرها من المناطق الحدودية تعاني من التهميش وتشكو العديد من النقائص على كثير من الأصعدة.

كثيرة هي المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها لقياس مستوى التنمية، وفي دراستنا هذه سنعتمد على بعض المؤشرات الديمغرافية وكذلك بعض المؤشرات التي تهم قطاع الصحة.

1. التعداد السكاني للمناطق الحدودية

الكثافة السكانية للمناطق الحدودية موضوع الدراسة تختلف من منطقة لأخرى وذلك لاختلاف الخصائص الجغرافية لهذه المناطق، فبعضها صحراوي وبالتالي تقل فيه الكثافة السكانية والبعض الآخر غما سهلي أو جبلي وبالتالي ستكون كثافته السكانية أهم، ولكن في مجملها تعتبر كثافة معتبرة وهو ما يمثل تحد كبير أمام السلطات التونسية للعناية بهذه المناطق أكثر.

الجدول التالي يبين لنا عدد سكان هذه المناطق الحدودية:

الجدول رقم02:الكثافة السكانية للمناطق الحدودية وفق احصائيات 2014

المنطقة الحدودية	عدد السكان (ألف)	النسبة إلى سكان الولاية
بنقردان	79912	10.66
الذهيبة	4295	2.89
فريانة	51455	11.71
حيدرة	9762	2.22
غار الدماء	64200	15.99
فرنانة	47700	11.88
عين دراهم	35400	8.82

المصدر: من إعداد الباحثان من خلال اصدارات المعهد الوطني للإحصاء للجمهورية التونسية.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن المناطق الحدودية مع الجزائر تتميز بكثافة سكانية أكبر من المناطق الحدودية مع ليبيا وهذا لسببين رئيسين هما: أولا الشريط الحدودي مع الجزائري أطول من الشريط الحدودي مع ليبيا، وثانيا وهو الأهم، المناطق الحدودية مع الجزائر موضوع الدراسة ليست صحراوية مثل المناطق الحدودية مع ليبيا.

لذلك نجد أن منطقة الذهيبة لديها كثافة سكانية ضعيفة حيث لا يمثل عدد سكانها إلا مانسبته 2.89 % من عدد سكان ولاية تطاوين وذلك لأن هذه المنطقة تقع في الصحراء التونسية أين ظروف العيش تكون صعبة وبالتالي يقل فيها عدد السكان، وعلى العكس من ذلك فإن منطقة بنقردان الحدودية مع ليبيا أيضا، سكانها يمثلون أكثر من عشر سكان ولاية مدنين وذلك لأن هذه المنطقة في جزء منها تطل على البحر الأبيض المتوسط وهي تعتبر البوابة الأهم مع ليبيا.

كما أشرنا آنفا فإن المناطق الحدودية مع الجزائر تتميز بكثافة سكانية، لهذا نجد مثلا أن المناطق الحدودية التابعة لولاية جندوبة لديها كثافة سكانية تمثل مجتمعة ما نسبته 36.69 % من إجمالي سكان الولاية وهي نسبة كبيرة بالرغم من تفاوتها من منطقة إلى أخرى حيث نلاحظ ان النسبة الأضعف تمتلكها منطقة عين دراهم بنسبة 8.82 % وذلك لأن هذه المنطقة جبلية يصعب العيش فيها.

الخصائص الجغرافية لهذه المناطق أوجد توزيعا للسكان بين بلدي وغير بلدي يختلف تماما عن التوزيع السكاني للمناطق الساحلية التونسية، حيث نجد ان اغلب المناطق الحدودية وخاصة تلك التي لها حدود مع الجزائر يغلب على توزيع سكانها الوسط غير البلدي وهو ما يبينه الجدول الموالي:

2. توزيع السكان حسب الوسط

جدول رقم 03: توزيع السكان حسب الوسط لسنة 2014

المنطقة الحدودية	وسط بلدي		وسط غير بلدي	
	العدد (ألف)	النسبة	العدد (ألف)	النسبة
بنقردان	66567	83.3	13345	16.7
الذهيبة	4295	100	-	-
فريانة	36504	70.94	14951	29.06
حيدرة	3451	35.35	6311	64.65
غار الدماء	19500	30.37	44700	69.63
فرنانة	4600	9.64	43100	90.36
عين دراهم	9700	27.40	25700	72.6

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على منشورات وزارةالتنميةوالاستثماروالتعاونالدولي وعلى اصداراتالمعهد الوطني للإحصاء للجمهورية التونسية.

نلاحظ من خلال الجدول رقم 03 ان المناطق الحدودية مع ليبيا يغلب على توزيع سكانها الوسط البلدي وذلك لأنها مناطق منبسطة حيث نجد مثلا ان منطقة الذهيبة ينعدم فيها الوسط غير بلدي، وهذه نقطة إيجابية تحسب للإدارة التونسية لأن الوسط البلدي يفترض ان يتمتع سكانها بكل الخدمات العمومية من إنارة وماء صالح للشرب وربط بشبكات التطهير وبالقرب من المدارس والمعاهد التربوية وغيرها وبالتالي تنحصر مقومات التربية في مثل هذه المناطق في توفير مناصب العمل وذلك ببعث المناطق الصناعية ودفع الاستثمار من خلال الحوافز والمساعدات.

اما المناطق الحدودية مع الجزائر فيغلب على توزيع سكانها الوسط غير البلدي حيث نجد أن أغلب هذه المناطق تفوق فيها نسبة الوسط غير البلدي 60 % وذلك يعود لصعوبة تضاريسها.

هذا الوسط الغير بلدي السائد زاد من معاناة هذه المناطق وترجمت هذه المعاناة من خلال انعدام كبير لكثير من المرافق العمومية وحتى وإن وجدت فوجودها كعدمه.

فنجد غياب شبه كلي للربط بقنوات الصرف الصحي وبعد المسافات بين التجمعات السكانية والمدارس والمعاهد والمراكز الصحية وهو ما انعكس سلبا على نسب التمدرس والتسرب المدرسي، إضافة لغياب البنى التحتية من طرقات معبدة وغيرها والذي بدوره ينعكس سلبا على الاستثمار في هذه المناطق والغياب الكلي للمناطق الصناعية في أغلبها. كل هذه المعطيات تسببت في ارتفاع نسب الأمية وكذلك نسب البطالة وخاصة لأصحاب الشهائد العليا في هذه المناطق وفي هجرة اغلب شباب هذه المناطق إما للمناطق الساحلية او إلى خارج البلاد بطرق قانونية وغير قانونية وذلك بحثا على ظروف عيش كريمة، والجداول الموالية تشرح ذلك بطريقة أفضل.

3. الخصائص التربوية للسكان

جدول رقم 04: الخصائص التربوية للسكان لسنة 2014

المنطقة الحدودية	نسبة التمدرس 6 – 14 سنة	نسبة التمدرس بالتعليم العالي	نسبة الأمية 10 سنوات فأكثر
بنقردان	96.03	26.03	18.99
الذهيبة	95.51	21.18	17.80
فريانة	91.88	34.37	41.49
حيدرة	88.41	28.14	34.79
غار الدماء	88.31	29.19	40.95
فرنانة	89.25	29.67	44.77
عين دراهم	94.18	39.16	36.15
الوطني	**95.93**	**40.87**	**19.27**

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على منشورات وزارةالتنميةوالاستثماروالتعاونالدولي وعلى اصدارات المعهد الوطني للإحصاء للجمهورية التونسية.

نلاحظ من خلال الجدول رقم 04 أن المناطق الحدودية موضوع الدراسة لها نسب تمدرس بين سن 6 سنوات و14 سنة هامة وفي بعضها تفوق المعدل الوطني. فبالنسبة لمنطقة بنقردان نجد ان لها نسبة تمدرس في فئة 6 – 14 سنة والمقدرة بـــــ 96.03 % تفوق النسبة الوطنية والبالغة 95.93 %، كل هذا يعود إلى ان القانون التونسي يجبر الأولياء على تدريس أبنائهم في هذه الفئة العمرية وكل مخالف لذلك يعرض نفسه لعقوبات قانونية وإضافة لذلك للوعي الكبير لدى العائلات التونسية بأهمية التعليم.

المناطق الحدودية الغربية لديها نسب تمدرس أقل من المعدل الوطني وهذا يعود كما أسلفنا الذكر إلى الظروف المعيشية الصعبة التي تعرفها هذه المناطق والتي يغلب عليها النمط غير البلدي، فأغلب العائلات في هذه المناطق فقيرة أو تحت خط الفقر وبالتالي لا تستطيع تحمل تكاليف مصاريف تدريس أبنائهم لذلك نجد ان أغلبهم ينقطع عن الدراسة بعد 3 أو 4 سنوات.

المعضلة الكبيرة والتي تعاني منها هذه المناطق تكمن ومثلما يبينه الجدول رقم 04 في نسبة التمدرس بالتعليم العالي حيث ونظرا للظروف الاقتصادية الصعبة في هذه المناطق وكذلك لبعد أغلب الكليات عن هذه المناطق حيث توجد أكثرها في المناطق الساحلية ولارتفاع تكلفة الدراسة الجامعية نجد أن هذه النسبة وفي كثير من المناطق الحدودية أصغر بكثير من النسبة الوطنية والتي تقارب 41 %.

تجدر الإشارة إلى ان السلطات التونسية وللحد من هذه الظاهرة قامت بإنشاء كليات ومعاهد في أغلب هذه المناطق الحدودية فنجد الآن كليات ومعاهد في جندوبة وباجة وقفصة ومدنين وغيرها من المناطق.

الانقطاع المبكر عن الدراسة والذي يطلق عليه مصطلح التسرب المدرسي والذي يكون في أغلب هذه المناطق الحدودية قبل سن 10 سنوات وخاصة في فئة الإناث نجد ترجمته الفورية في ارتفاع نسبة الأمية في هذه المناطق مقارنة ببقية المناطق وبالمعدل الوطني.

فبينما لا تصل النسبة الوطنية للأمية 20 %، نجد ان هذه النسبة توفق الضعف في بعض المناطق الحدودية، حيث تجاوزت 40 % في كل من فرنانة وغار الدماء وفريانة.

4. مؤشرات حول نسبة البطالة

أحد اهم المؤشرات على غياب التنمية في هذه المناطق نذكر البطالة والتي مردها التهميش الشبه كلي لهذه المناطق والمتمثل في غياب كل ما من شأنه جلب الاستثمارات وبالتالي خلق فرص عمل فكل هذه المناطق تفتقر للبنى التحتية اللازمة لإنشاء المؤسسات. الجدول الموالي يعطينا فكرة على مستويات البطالة في هذه المناطق.

جدول رقم 05: مؤشرات حول نسبة البطالة

المنطقة الحدودية	الإجمالية	لأصحاب الشهائد العليا
بنقردان	18.58	37.87
الذهيبة	42.40	42.86
فريانة	23.3	35.56
حيدرة	22.1	35.07
غار الدماء	25.6	38.07
فرنانة	21.9	35.08
عين دراهم	27.4	34.15
الوطني	**14.82**	**20.06**

المصدر:من إعداد الباحثان من خلال اصدارات المعهد الوطني للإحصاء للجمهورية التونسية.

نلاحظ من خلال الجدول رقم 05 أن كل المناطق الحدودية موضوع الدراسة تعرف نسب بطالة أعلى من المعدل الوطني والبالغ 14.82 %. فمثلا قدرت هذه النسبة بـــــ 42.40 % في منطقة الذهيبة مما دفع أغلب شبابها إلى الهجرة إلى المناطق الأخرى او على خارج الوطن.

ولكن النسب المفزعة تبقى تهم فئة أصحاب الشهائد العليا والتي تتجاوز فيها نسبة البطالة 34 % متجاوزة بكثير المعدل الوطني وهذه النسبة الكبيرة والتي تعود للغياب الشبه الكلي للتنمية في هذه المناطق تدفع أصحاب الشهائد العليا للهجرة السرية أو ما يسمى بالحرقة أملا في حياة

أفضل في الضفة الأخرى من المتوسط، وتدفع أيضا أقاربهم ممن يدرسون في الطورين الابتدائي والثانوي للانقطاع عن الدراسة لأنهم يعتقدون انها مضيعة للوقت بحكم انها لن توصلهم لإيجاد عمل في المستقبل وبالتالي يفضلون الانقطاع المبكر والبحث عن عمل.

5. الإطار الطبي للمناطق الحدودية

مؤشر هام آخر يمكن من خلاله أن نستنتج غياب التنمية في المناطق الحدودية التونسية هو مؤشر القطاع الصحي والذي نبين بعض معطياته من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 06: الإطار الطبي في المناطق الحدودية لسنة 2014

المنطقة الحدودية	طب عام	طب اختصاص	أشعة	طب أسنان	صيادلة
بنقردان	30	13	0	11	17
الذهيبة	3	0	0	1	2
فريانة	14	0	0	5	9
حيدرة	3	0	0	1	1
غار الدماء	11	1	0	12	7
فرنانة	13	0	0	6	5
عين دراهم	11	0	0	6	4

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على إصدارات الإدارة الجهوية للصحة لولايات مدنين، تطاوين، القصرين وجندوبة

نلاحظ من خلال الجدول رقم 06 الأرقام المفزعة حول الوضع الصحي المتردي الذي تعيشه اغلب هذه المناطق، حيث ينعدم في كل هذه المناطق مراكز للأشعة بالرغم من الارتفاع الكبير في مرضى السرطان والأمراض الأخرى والتي تتطلب إجراء فحص بالأشعة، وكذلك انعدام شبه كلي لطب الاختصاص والاستثناء الوحيد في منطقة بنقردان والتي تعتبر مقارنة بغيرها من مناطق الحدود محظوظة. هذه الوضع الصحي المتردي يدفع بمتساكني هذه المناطق بالذهاب لإلى مراكز الولايات للتداوي والتي أغلبها تفتقر مستشفياتها الجهوية لكثير من التخصصات، مما يدفعهم إلى التنقل إما إلى سوسة او صفاقس أو العاصمة حيث نجد الاكتظاظ الكبير.

ثالثا:آفاق التنمية في المناطق الحدودية التونسية.

المتابع للوضع التونسي يلاحظ أن التنمية الجهوية بالمناطق الحدودية لم تحقق تغييرا كبيرا مقارنة على ما كانت عليه قبل الثورة وذلك لعدة أسباب منها التعطيلات وبطيء العمل الإداري والفوضى الأمنية وعزوف المستثمرين على الاستثمار في هاته المناطق.

ولتحقيق التنمية الجهوية في هاته المرحلة الجديدة إثر الثورة يتحتم المرور بالعناية بكل ما هو مرافق وخدمات ولكن لا يجب الاقتصار على هذين المقومين الأساسيين لتتعدى إلى ما هو هيكلي وبنيوي أي النهوض بالجهات من الداخل وجعلها تقوم بدور فعال على المستوى الوطني بشكل متكافئ مع مختلف الجهات لتسهم في صيرورة البلاد والوطن ولايتم ذلك إلا من خلال تمكينها من آليات وإمكانات الاعتماد على الذات ولو نسبيا وبدرجة محدودة تبعا لإمكاناتها وخصوصياتها ومعوقاتها.[8]

ولتحقيق التنمية في هذه المناطق وغيرها من مناطق الجمهورية التونسية، قامت السلطات بإعداد مخطط التنمية 2016-2020، ويمثّل هذا المخطط التنموي نقلة نوعية في مجال التخطيط الجهوي حيث اعتمد وفق المنهجية قائمة على المقاربة التشاركية، عكس منهجية التخطيط الجهوي التي تم اتباعها خلال المخططات السابقة والقائمة على نظرة قطاعية للتنمية الجهوية تستند إلى التوجهات الوطنية دون الأخذ بعين الاعتبار للخصوصيات الجهوية واستغلال وتوظيف الثروات المتوفرة بها، وقد أدّى هذا التمشي إلى تفاقم الفجوة التنموية بين الولايات الداخلية والساحلية وتراجع ظروف عيش المتساكنين في عديد المناطق.

وفي هذا الصدد تم اعتماد تمشي مرحلي يرتكز على تقييم وتشخيص الوضع التنموي بكل ولاية خلال الفترة 2011-2015 في مرحلة أولى، وعلى إبراز الإشكاليات العامة للتنمية وبلورة رؤية مستقبلية في مرحلة ثانية، ثم على وضع تصورات للمحاور الاستراتيجية لمخطط التنمية 2016-2020 والإجراءات العملية لإنجازه بالإضافة إلى قائمة المشاريع لكل جهة.

وارتكزت استراتيجية التنمية الجهوية خلال فترة إنجاز المخطط على اعتماد مبدأ التمييز الإيجابي لفائدة الولايات الأقل نموا، من جهة وتدعيم أسس الحكم المحلي طبقا لما ورد بالباب السابع من دستور جانفي2014، من جهة أخرى.

ويهدف التمييز الإيجابي أساسا إلى الحدّ من التفاوت بين المناطق والارتقاء بالجهة لتصبح مستقبلا الإطار الأمثل لتطوير وسائل وآليات جديدة للتنمية وكذلك إلى الحث على الاستعمال الأفضل للموارد البشرية والطبيعية المتوفرة. كما سيمكن الحكم المحلي خلال المرحلة القادمة من إرساء أسس الاستقلالية الإدارية والمالية للجماعة المحلية وتسيير مصالحها وفق المبدأ التدبير الحر.[9]

وفي هذا المجال تتمثل التوجهات المستقبلية خاصة فيمايلي:[10]

1- تدعيم البرامج الخصوصية وخاصة بالمناطق الريفية والحدودية: سترتكز المجهودات في هذاالمجال أساسا على:

- برمجة تدخلات البرنامج الجهوي للتنمية في إطار خطة جهوية متوسطة المدى.
- توسيع رقعة تدخل برنامج التنمية المندمجة.
- تفعيل البرامج المتعلقة بإزالة المساكن غير اللائقة.
- دعم التدخلات في مجال التطهير بتعميم خدمات التطهير وتحسين نوعية المياه المعالجة وتثمينهابإعادة استعمالها في المجالات التنموية.
- تفعيل التمييز الإيجابي لفائدة الجهات الداخلية باعتماد مؤشر التنمية الجهوية كمفتاح لتوزيع الموارد المالية الخاصة بالبرنامج الجهوي للتنمية.
- توفير اعتمادات لإنجاز برنامج خصوصي للنهوض بالمناطق الحدودية والجبلية.

2- تطوير البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية ودعم الأنشطة الشبابية والرياضية والثقافية: وذلك نظرا لما تكتسيه البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية من أهمية قصوى في تحسين إطار العيش وتثبيت المتساكنين في مناطقهم.

3- دعم انتفاع المتساكنين بالتغطية الصحية والاجتماعية: ستتجه المجهودات خلال الفترة القادمة نحو:

- دعم شبكة المؤسسات الصحية من خلال توسعة وتهيئة المستشفيات الجهوية والمحلية ومراكزالصحة الأساسية وتدعيمها بمؤسسات جديدة وتجهيزها بالمعدات الحديثة.
- تشجيع وتحفيز الإطار الطبي المختص وشبه الطبي للعمل بالهياكل الصحية بالمناطق الداخلية والحدودية.
- تكثيف العناية بالجانب التوعوي والتحسيسي وبالتثقيف الصحي بالمناطق الريفية النائية.
- إحداث أقسام المساعدة الطبية الاستعجالية وتكثيف وحدات الإسعاف الطبي الاستعجالي المتنقل بالمناطق الداخلية.
- تطوير منظومة الدفاع والإدماج الاجتماعي من خلال استكمال شبكة ما ركز الدفاع والإدماج الاجتماعي وتفعيل آلية الإسعاف الاجتماعي وتطبيق مقاربة التعهد اللامؤسساتي للأطفالالفاقدين للسند العائلي.
- تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتعليم الكبار ومحو الأمية بمختلف أبعادها التشريعية والهيكلية والتنظيمية وتقليص نسبة الأمية خاصة في المناطق الريفية.

4- العناية بالعمل الجمعياتي بمختلف مجالات اهتماماته:

وفي هذا الصدد يجب الإشارة للقرار الرئاسي بتفعيل المعبر البحري بجرجيس وقطع الحكومة لأشواط هامة في إنجاز مشاريع كبرى أقرتها للمنطقة الحدودية بن قردان، على غرار المنطقة اللوجستية والمنطقة الصناعية ومحطة تطهير ومسلخ بلدي ومركز للفحص الفني وإقرار بلدية بنقردان بلديةسياحية.

إضافة إلى هذا المخطط التنموي والهادف كما أشرنا إلى تحقيق التنمية الجهوية في كامل الجهات التونسية بما فيها المناطق الحدودية وإيمانا منها بأن المعابر الحدودية يجب أن تتحول من مجرد حدود عازلة ومانعة إلى أفق تنموي لسكان المناطق الحدودية التي عاشت الحرمان، فقد تم إحداث الديوان الوطني للمعابر الحدودية بأمر حكومي عدد 100 لسنة 2016 بتاريخ 11 جانفي2016، حيث يتمثل دوره الرئيسي حسب ما صرح به

الرئيس المدير العام للديوان في "السهر على الارتقاء بالمعابر البرية الحدودية لجعلها أقطابا للخدمات والتجارة بما يساهم في ادخال حركية اقتصادية في المناطق المجاورة وقد كلف الديوان بتهيئة وتعصير فضاءات العبور حسب المواصفات الدولية، واعتماد التكنولوجيات الحديثة في الجانب المتعلق بالمراقبة لتسهيل حركة تدفق الأشخاص والبضائع، وإحداث مكاتب إرشادات عامة على غرار وكالات الأسفار والبنوك وتهيئة الفضاءات التجارية والخدمات، وقد انطلق الديوان في العمل فعلا في سبتمبر 2016"[11] .

الخاتمة

أدت السياسات التنموية المتبعة بالولايات الحدودية منذ سنوات الى اختلال تنموي كبير بين الجهات الساحلية وبين الجهات الداخلية حيث تبرز مناطق حدودية كبنقردان من ولاية مدنين والذهيبة من ولاية تطاوين وفريانة وحيدرة من ولاية القصرين وفرنانة وغار الدماء وعين دراهم من ولاية جندوبة وغيرها، كجهات مهمشة ومحرومة من مخصصات عادلة للتنمية في جميع المجالات سواء في البنية التحتية أو التعليم أو تطوير وسائل الإنتاج أو خلق الاستثمارات رغم ما تمتلكه من امكانيات وثروات طبيعية، وهو ما جعلها تتذيل الترتيب في شتى المجالات، وبعد الثورة التونسية والتي قامت في جزء منها، للمطالبة بالعيش الكريم وبالعدالة في توزيع الثروات بادرت السلطات التونسية إلى تبني مشروع تنموي شامل قائم على مقاربة تشاركية للحد من الفروقات بين الجهات وللأخذ بعين الاعتبار خاصية كل جهة وهو مخطط التنمية الخماسي 2016 – 2020، كما أولت أهمية كبيرة للمعابر الحدودية البرية والتي توجد في المناطق الحدودية وذلك بعث ديوان وطني يعنى بها ويسهر على أن يجعلها آلية لتنشيط الحياة الاقتصادية في هذه الجهات.

الهوامش:

1- أصوات مغاربية عن الديوان الوطني للمعابر الحدودية البرية (بتصرف) https://www.maghrebvoices.com/a/Tunisia-Libya-Algeria-borders/389228.html

2- المرصد التونسي للبيئة والتنمية المستديمة، "التقرير الجهوي حول وضعية البيئة في ولاية مدنين"، اصدار 2014، ص. 09.

3- ديوان تنمية الجنوب، " ولاية مدنين بأرقام 2016" جويلية 2017، ص.ص. 10-11(بتصرف).

4- ديوان تنمية الجنوب، " ولاية تطاوين بأرقام 2016" جويلية 2017، ص. 10. (بتصرف).

5- ديوان تنمية الوسط الغربي، ولاية القصرينفي أرقام 2016"، ص. 09.

6- وزارةالتجهيزوالتهيئةالترابيةوالتنميةالمستدامة، "التقريرالجهوي حولوضعيةالبيئةبولايةجندوبة"، اصدار 2014، ص. 08.

7- الجمهورية التونسية: "مخطط التنمية 2016 -2022، المجلد الثاني- المحتوى الجهوي"، 2015، ص.ص. 75-77.

8- "المناطق الحدودية بالجنوب الشرقي التونسي ....بين واقعي التهميش التنموي والتجارة الموازية."، مقال منشور في الموقع الالكتروني:https://billkamcha.tn/reports/view/100?l=ar

9- الجمهورية التونسية: "مخطط التنمية 2016 -2022، المجلد الثاني- المحتوى الجهوي"، 2015، ص. 01.

10- المدير العام لديوان المعابر الحدودية: «تنشيط الدورة الاقتصادية وإحداث مواطن شغل بـــ 12 معبرا"، مقال صحفي بجريدة الصباح نشر بتاريخ 11 أفريل 2017.

11- احصائيات المعهد الوطني للإحصاء لسنة 2014، http://www.ins.tn

12- احصائيات الإدارة الجهوية للصحة لولايات مدنين، تطاوين، القصرين وجندوبة.